

Distr.: General
24 January 2018
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٩	ثانيا - الميزانية
١٠	ثالثا - الحالة الاقتصادية
١٠	ألف - لمحة عامة
١٢	باء - الموارد المعدنية
١٢	جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة
١٢	دال - الزراعة وصيد الأسماك
١٣	هاء - النقل والاتصالات
١٤	واو - السياحة والبيئة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، وبخاصة من حكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع التالي:

www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

280218 230218 18-01142 (A)



الصفحة

١٦	رابعاً - الحالة الاجتماعية
١٦	ألف - لمحة عامة
١٧	باء - العمالة
١٨	جيم - التعليم
١٩	دال - الصحة
٢١	خامساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
٢٢	سادساً - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٣	سابعاً - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة
٢٣	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
٢٣	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
٢٤	جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة
٢٥	المرفق - خريطة كاليدونيا الجديدة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، تديره فرنسا. أما الدستور الفرنسي فيخول كاليدونيا الجديدة صفة الجماعة المحلية التي تقع ما وراء البحار وذات طابع خاص والمتمتع بحكم ذاتي مُعزَّز.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: السيد تيري لاتاست، المفوض السامي للجمهورية (منذ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو ١ ٥٠٠ كيلومتر شرقي أستراليا و ١ ٨٠٠ كيلومتر شمالي نيوزيلندا. وهي تتكون من جزيرة رئيسية هي غراند تير، ومن جزر أصغر هي جزر لويوتي، وأرخبيل جزر بيليب، وجزيرة دي بان، وجزر هيون. وتضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة تقع شمالي جزر لويوتي.

المساحة: ١٨ ٥٧٥ كيلومترا مربعا (مجموع مساحة الإقليم)؛ و ١٦ ٧٥٠ كيلومترا مربعا (مساحة جزيرة غراند تير).

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١ ٤٢٢ ٥٤٣ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٦٨ ٧٦٧ نسمة (تعداد السكان لعام ٢٠١٤).

متوسط العمر المتوقع: ٨٠,١ سنة للنساء و ٧٤,٤ سنة للرجال (٢٠١٥).

التكوين العرقي: يتكون سكان الإقليم من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك (٣٩,١ في المائة)؛ ومن المقيمين المنحدرين من أصول أوروبية، وهم أساسا من أصول فرنسية (٢٧,٢ في المائة)؛ ومن الواليزيين والفوتونيين (٨,٢ في المائة)؛ والتاهيتيين (٢,١ في المائة)؛ والإندونيسيين (١,٤ في المائة)؛ والفيتناميين (٠,٩ في المائة)؛ والفانواتيين (٠,٩ في المائة)؛ وأخيرا من السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى" (٢١,٢ في المائة).

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. ويُستخدم ما يناهز ٢٧ لغة كاناكية محلية في مناطق جغرافية معلومة جيدا. وينص اتفاق نومييا على أن لغات الكاناك، إلى جانب اللغة الفرنسية، هي لغات التعليم والثقافة.

العاصمة: نومييا، التي تقع جنوب جزيرة غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: فيليب جيرمان (منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الأحزاب السياسية الرئيسية: يضم الكونغرس أربع فرق سياسية مشكَّلة (يُشترط أن يتشكل الفريق من ٦ أعضاء لكي يُعترف به). والفريقان غير المؤيدين للاستقلال هما الفريق المشترك، المشكَّل من حزب كاليدونيا مجتمعين وحزب التجمع وحزب الحركة الشعبية الكاليدونية وحزب الجمهوريين؛ وفريق حزب الجمهوريين الكاليدونيين. والفريقان المؤيدان للاستقلال هما فريق حزب الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية (وهو الفريق المشكَّل الذي يضم، بالإضافة إلى حزب الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير

الوطني، حزب الاتحاد من أجل بناء جزر لويوتي وحزب الدينامية الحدودية الجنوبية وحزب العمال؛ وفريق حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال وحزب تحرير الكانكا.

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات وطنية في ٢٣ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو ٢٠١٧ (الانتخابات الرئاسية) وفي ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (الانتخابات التشريعية). وأجريت آخر انتخابات محلية في ٢٣ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ (الانتخابات البلدية) و ١١ أيار/مايو ٢٠١٤ (انتخابات المقاطعات).

البرلمان: كونغرس كاليدونيا الجديدة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣,٤٩ ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (٢٠١٥).

معدل البطالة: ١٤,٧ في المائة (٢٠١٤).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (ولا سيما النيكل)، والبناء، والسياحة.

العملة: فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (بسرعة صرف ثابت يعادل ٨,٣٨ يورو لكل ١ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ).

لمحة تاريخية موجزة: اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير في عام ١٧٧٤، وسماها "كاليدونيا الجديدة". وضمت فرنسا هذا الإقليم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وفي عام ١٩٤٢، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية كاليدونيا الجديدة لتكون قاعدة عسكرية لها في المحيط الهادئ. وكان نحو ٢٠ ٠٠٠ جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٦، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليمًا من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكمًا ذاتيًا محدودًا. وشهدت سبعينات القرن الماضي بروز حركة المؤيدين للاستقلال، التي بلغت ذروتها باندلاع "أحداث" العنف في الثمانينات من القرن الماضي. وفي عام ١٩٨٨، أفضى توقيع اتفاقات ماتينيون إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد عشر سنوات، أي في عام ١٩٩٨، نصّ اتفاق نويا على إرساء حكم ذاتي تدريجي للإقليم. وسيُجرى، بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، استفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة؛ غير أنه يتعذر إجراء هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وأمام الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه، تنظيم الاستفتاء. وبعد انقضاء هذه المهلة، تحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء ما بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - كاليديونيا الجديدة جماعة محلية ذات طابع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، تخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور (الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليديونيا الجديدة). وأنيك جيراردان، وزيرة الفرنسية لشؤون الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، هي وزيرة المسؤولة عن كاليديونيا الجديدة، وتتولى بهذه الصفة تنسيق عمل الحكومة الفرنسية وتنفيذ إجراءاتها في إطار احترام الصفة القانونية للإقليم واحترام شكل تنظيمه. ويمثل الدولة القائمة بالإدارة في الإقليم مفوض سام مخوّل له ممارسة سلطات الجمهورية في كاليديونيا الجديدة. ويشغل تييري لاتاست هذا المنصب حاليا. ووفقا للقانون التنظيمي المتعلق بكاليديونيا الجديدة، المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات منها العلاقات الدبلوماسية، وضبط الهجرة وشؤون الأجانب، والعمل، والخزانة، والتجارة، والدفاع، والعدالة، وحفظ النظام العام. وفي مجال الدفاع، يمارس المفوض السامي المهام المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل. وتستضيف كاليديونيا الجديدة قاعدة جوية وقاعدة بحرية وفوج مشاة، بمجموع قوات يبلغ حوالي ١٧٠٠ فرد عسكري. وتعمل القوات المسلحة لكاليديونيا الجديدة في إطار مهام السلطة السيادية للدولة القائمة بالإدارة وتقدم الدعم إلى الحكومة الكاليديونية في ممارسة مسؤولياتها في مجال الدفاع المدني.

٢ - وتقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة مهمة حفظ النظام العام، وهي مهمة يضطلع بها أفراد الشرطة الوطنية (حوالي ٤٠٠ شرطي) وقوات الدرك (حوالي ٨٠٠ دركي، بما في ذلك السرايا المتنقلة). وابتغاء معالجة شواغل السلطات الكالدونية، عززت الدولة القائمة بالإدارة هذه قوام قواتها تعزيزا كبيرا بنشر سرية إضافية من سرايا الدرك المتنقلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ وأنشأت في عام ٢٠١٧ ما عدده ٥٣ مركزا إضافيا (٢٣ للشرطة الوطنية و ٣٠ لقوات الدرك) وجهازها بمعدات جديدة.

٣ - ويخضع الإقليم للنظام القضائي المعمول به داخل الدولة القائمة بالإدارة، لكنه يتسم ببعض السمات المميزة مثل إلزامية اللجوء، أمام دوائر الاختصاص القضائي العام، إلى محكمين عرفيين في حالات المنازعات بين الأشخاص الخاضعين لنظام الحالة المدنية العرفي. ومقر محكمة الاستئناف في العاصمة نومييا. وتقدّم طلبات النقض إلى محكمة النقض الوطنية.

٤ - وقد أنشئت حركة الكانك المؤيدة للاستقلال في السبعينات من القرن الماضي في سياق عملية إنهاء الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وأوقيانوسيا، وبوصفها ردة فعل على انتقال أعداد كبيرة من السكان القادمين من فرنسا في نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي. وفي عام ١٩٨٤، تأسست جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني ابتغاء توحيد الأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكلت في العام نفسه حكومة مستقلة مؤقتة. وفي الفترة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، قضى نحو ٨٠ شخصا حتفهم في مواجهات عنيفة وقعت بين المؤيدين للاستقلال ومناهضيه. وتوقفت أعمال العنف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ بين جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزب التجمع من أجل كاليديونيا داخل الجمهورية، الحزب المؤيد لبقاء الإقليم في إطار السيادة الفرنسية، والحكومة الفرنسية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اتفاقات ماتينيون واتفاق نومييا لعام ١٩٩٨ في وثائق العمل السابقة التي أعدها الأمانة (انظر، على سبيل المثال،

(A/AC.109/2016/11).

٥ - وبموجب أحكام اتفاق نومييا، التزمت فرنسا بنقل صلاحيات محدّدة، باستثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، إلى حكومة كاليدونيا الجديدة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٨. وسيُنظّم، خل الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، استفتاء بشأن حصول الإقليم على السيادة الكاملة، غير أنه يتعذر إجراء هذا الاستفتاء خلال الأشهر الستة الأخيرة من ولاية كونغرس كاليدونيا الجديدة. وأمام الكونغرس مهلة حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٨ كي يطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه (٣٣ عضواً)، تنظيم الاستفتاء بشأن الحصول على السيادة الكاملة. وبعد انقضاء هذه المهلة، تحدّد الدولة القائمة بالإدارة موعد الاستفتاء. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لن تتحقّق الأغلبية المؤهلة على ما يبدو قبل أيار/مايو ٢٠١٨، ولذلك يُتوقع إجراء الاستفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ولم يتم البت حتى الآن في صيغة السؤال المحدد الذي سيطرح في الاستفتاء، ولكن اتفاق نومييا ينص على أن الاستفتاء سيركز على نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، والحصول على الصفة القانونية الدولية بمسؤولية كاملة؛ وتنظيم تحويل المواطنة إلى جنسية. وفي حال رفض طلب الحصول على الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثان في عام ٢٠٢٠ بناء على طلب ثلث أعضاء الكونغرس (١٩ عضواً). وفي حالة الرفض من جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث في عام ٢٠٢٢ بنفس الشروط. أما إذا ظلت النتيجة سلبية، فيجتمع أطراف الاتفاق للنظر في الوضع الناجم عن ذلك. ويرد النص الكامل لاتفاق نومييا في ورقة العمل لعام ١٩٩٨ (A/AC.109/2114، المرفق).

٦ - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من ٥٤ عضواً ويضم جزءاً من الأعضاء المنتخبين في كل من مجالس المقاطعات الثلاث (١٥ من أصل ٢٢ عضواً منتخبين من مقاطعة الشمال، و ٣٢ من أصل ٤٠ عضواً منتخبين من مقاطعة الجنوب، و ٧ أعضاء من أصل ١٤ عضواً منتخبين من مقاطعة جزر لوابوتي).

٧ - وعملاً باتفاق نومييا، أنشئت مجموعة من المؤسسات ابتغاء تأكيد الاعتراف الكامل بشعب الكاناك، هوية وثقافة. وهناك ثمانية مجالس عرقية، يمثل كل منها منطقة عرقية. ومن جهة أخرى، فإن مجلس الشيوخ العرقي، الذي تشمل ولايته الإقليم كله وتكون رئاسته تناوبية، يتألف من ١٦ عضواً (تختارهم المجالس العرقية، في حدود عضوين من كل مجلس). ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يستشير الجهازان التنفيذي والتشريعي لكاليدونيا الجديدة مجلس الشيوخ في كل المسائل المتعلقة بهوية الكاناك، ولكن المجلس لا يملك صلاحية تشريعية. وتخصص لمجلس الشيوخ ميزانية لأداء عمله (المادة ١٤٧ من القانون التنظيمي رقم ٩٩-٢٠٩ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩).

٨ - والأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة تنقسم إلى قسمين: تيار يؤيد بقاء كاليدونيا الجديدة في إطار السيادة الفرنسية وتيار يؤيد الاستقلال، مع وجود فروق دقيقة داخل كل من التيارين. ومنذ انتخابات عام ٢٠١٤، أصبح الكونغرس يتألف من ٢٩ عضواً غير مؤيدين للاستقلال و ٢٥ عضواً مؤيدين له. وأدت التحالفات التي شكّلت خلال الانتخابات التشريعية في ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى إعادة تشكيل الفرق السياسية داخل الكونغرس، ولا سيما في صفوف التيار غير المؤيد للاستقلال الذي يتألف حالياً من الفريق المشترك، في سياق ما جرى من تمديد للعمل بما وُقِع في الفترة الممتدة بين جولتي الانتخابات التشريعية من مبادئ سياسية كبرى مشتركة متعلقة بالإبقاء على كاليدونيا في سلام ضمن السيادة الفرنسية، من قبل فيليب غوميس (حزب كاليدونيا مجتمعين) وبيير فروجيبي (حزب التجمع - حزب الجمهوريين) وغايل يانو (حزب الحركة الشعبية الكالدونية) وباسكال فيتوري (حزب كلنا كاليدونيون)، بـ ٢٣ مقعداً، ومن فريق حزب الجمهوريين الكاليدونيين الذي تقوده سونيا

باكيس، بستة مقاعد. وقد مكنت هذه الأغلبية من إعادة انتخاب تيري سانتا (حزب التجمع - حزب الجمهوريين) رئيسا للكونغرس في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. ومن جهة أخرى، فالحركات المؤيدة للاستقلال الممثلة في الكونغرس هي فريق حركة الاتحاد الكاليدوني (الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني) وتجمع الأحزاب القومية، بـ ١٥ مقعدا، وفريق حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانكا، بتسعة مقاعد، وحزب جبهة تحرير كانكا الاشتراكية، بمقعد واحد.

٩ - وبعد استقالة فيليب دينواي، الذي اختار أن يشغل منصبه كنائب، انتخب الكونغرس الحكومة الخامسة عشرة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧. وتُنتخب الحكومة بنظام التمثيل النسبي وتتكون من ١١ عضوا. وتضم ستة أعضاء من الفريقين غير المؤيدين للاستقلال، بما فيهم خمسة أعضاء من الفريق المشترك وعضو من حزب الجمهوريين الكاليدونيين، وخمسة أعضاء مؤيدين للاستقلال، من بينهم ثلاثة أعضاء من حزب الاتحاد الكاليدوني - جبهة الكانكا الاشتراكية للتحرير الوطني وتجمع الأحزاب القومية وعضوين من حزب الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال - حزب تحرير الكانكا. وأعيد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تعيين فيليب جيرمان (عضو الفريق المشترك)، الذي كان قد انتخب لأول مرة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٠ - وهناك عدة هيئات ناخبين في كاليدونيا الجديدة، وهي: هيئة الناخبين العامة وهيئة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس ومجالس المقاطعات وهيئة الناخبين الخاصة التي دعيت للمشاركة في المشاورات المتعلقة بالوضع النهائي الذي سيؤول إليه اتفاق نومييا (انظر A/AC.109/2015/15). ووفقا لما ذكرته السلطة القائمة بالإدارة فإن هيئة الناخبين هذه كانت قد شُكلت للمرة الأولى في عام ٢٠١٦. وهي تتألف من ٨٦٩ ١٥٧ ناخبا. وتشمل جميع الناخبين الذين يمكنهم إثبات ارتباطهم القوي والمتواصل بالإقليم، إما نتيجة لمشاركتهم في استفتاء عام ١٩٩٨، أو نتيجة لحيازتهم للحالة المدنية العرفية، أو بسبب مدة إقامتهم (٢٠ سنة قبل تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، أو بسبب كون مركز مصالحهم المادية والمعنوية هو كاليدونيا الجديدة.

١١ - ومنذ عام ١٩٩٩، ما فتى تشكيل هيئة الناخبين لانتخابات المقاطعات موضوع نقاشات سياسية وقانونية محتملة بين مؤيدي الاستقلال ومؤيدي بقاء كاليدونيا الجديدة ضمن السيادة الفرنسية (انظر A/AC.109/2014/20/Rev.1). وكل سنة، تقوم اللجان الإدارية الخاصة، التي يرأسها قضاة، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس وأعضاء المجالس. وتضم هذه اللجان أيضا مندوبا عن الإدارة يعينه المفوض السامي للجمهورية، ومندوبا عن رئيس البلدية، وممثلين عن ناخبي البلدية (واحد من مؤيدي الاستقلال وواحد من مناهضي الاستقلال).

١٢ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن المسألة الانتخابية تثير في كاليدونيا الجديدة جدلا وتوترا بين الأحزاب المؤيدة للاستقلال وتلك غير المؤيدة له. ويعتبر ممثلو الفرق السياسية المؤيدة للاستقلال أن ثمة أشخاصا سُجّلوا بدون وجه حق في قوائم الانتخابات الخاصة للمقاطعات، ولذلك يقدمون إلى المحكمة الابتدائية في نومييا طعونا يطلبون فيها شطب أسماء أولئك الأشخاص من القوائم. وفي الوقت نفسه، تُقدّم طلبات لتسجيل الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة الكانكا.

١٣ - وعقب اجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نومييا المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر A/AC.109/2016/11)، عُيّن خبير موثوق به لإجراء تقييم كمي للمنازعة الانتخابية. وقدمت

استنتاجاته رسمياً إلى لجنة الموقعين في ٤ فبراير/شباط ٢٠١٦. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فبسبب التحديد المسبق لما عدده ٣٩٧٤ شخصاً سُجِّلَتْ أَسْمَاؤُهُمْ في قائمة الناخبين الخاصة للمقاطعات، دون أن يكونوا قد سجلوا في قائمة الناخبين العامة لعام ١٩٩٨، تم التدقيق في عدد معين من الملفات المحلية لتحديد هوية الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا قد وفدوا إلى الإقليم قبل تاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وخلصت هذه العمليات إلى النتائج التالية.

١٤ - يتوزع الأشخاص الـ ٣٩٧٤ المسجلون في قائمة الناخبين الخاصة لانتخاب أعضاء الكونغرس ومجالس المقاطعات في الفئات الأربع التالية:

- (أ) الأشخاص الذين يعود تاريخ ورود أسمائهم للمرة الأولى في الملفات التي تم البحث فيها إلى ما قبل ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨: ٥٨٦ شخصاً؛
- (ب) الأشخاص الذين يعود تاريخ ورود أسمائهم للمرة الأولى في الملفات التي تم البحث فيها إلى ما بعد ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وقبل ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨: ٣٢٦ شخصاً؛
- (ج) الأشخاص الذين يعود تاريخ ورود أسمائهم للمرة الأولى في الملفات التي تم البحث فيها إلى ما بعد ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨: ٨٧٠ شخصاً؛
- (د) الأشخاص الذين لم ترد بشأنهم أي معلومات في الملفات التي تم البحث فيها: ١٩٢ شخصاً.

١٥ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد اتفق الشركاء على أن الأشخاص الذين لا ترد أَسْمَاؤُهُمْ في الوثائق إلا بعد عام ١٩٩٨ والأشخاص الذين لا ترد أَسْمَاؤُهُمْ في أي وثائق بالمرّة هم وحدهم من تعين عليهم أن يقدموا للجان الإدارية ما يثبت وضعهم. ووُجِّهَتْ إلى هؤلاء الأشخاص الـ ١٠٦٢ رسالة مفادها أنه، في إطار اللجان الإدارية التي ستجتمع في سياق تنقيح القائمة الانتخابية الخاصة للمقاطعات، سيُطلب منهم تقديم جميع الوثائق التي من شأنها أن تثبت وجودهم في الإقليم قبل ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ورغم الاتفاق السياسي، قُدِّمَتْ إلى المحكمة الابتدائية في نويا طعون يُطلب فيها شطب بعض الأسماء من القوائم، حيث يعتبر بعض مؤيدي الاستقلال أن باب مناقشة هذا الموضوع، وإن كان قد حُسم فيه على المستوى السياسي، فإنه ما زال غير محسوم فيه على المستوى القانوني. ورغم أن القاضي قرر ابتدئاً شطب أسماء ٥٤ شخصاً من القوائم، فإن الطعون المقدمة إلى محكمة النقض قد أدت إلى صدور حكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ يقضي بإلغاء تلك القرارات.

١٦ - وقد صدر القانون التنظيمي رقم ٢٠١٥-٩٨٧ المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ والمتعلق بالاستفتاء على حصول كاليديونيا الجديدة على السيادة الكاملة لتغيير شكل تنظيم اللجان الإدارية الخاصة وطرائق عملها: ذلك أنه، من جهة، يضيف "شخصية قانونية ذات أهلية، مستقلة وليس لها حق التصويت، تحدّد مواصفاتها ودورها وطرائق تعيينها بمرسوم"؛ ومن جهة ثانية، يعزز صلاحيات رئيس اللجنة الذي ينفرد بصلاحيات محدّدة (التكليف بإجراء التحقيقات، والتشاور مع ممثلي المناطق العرفية)، كانت حتى ذلك التاريخ منوطة باللجنة ككل. وتُتخذ القرارات بأغلبية الأصوات.

١٧ - ووفقاً لما ذكرته أيضاً الدولة القائمة بالإدارة، فقد تمت تعبئة فريق مكون من ١٣ خبيراً من الأمم المتحدة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ للعمل على تخفيف حدة التوترات. وشارك الخبراء في اجتماعات

اللجان الإدارية بوصفهم شخصيات مستقلة ذات أهلية، وذلك في إطار تنقيح قائمة الناخبين الخاصة للمقاطعات وإعداد القائمة الخاصة للاستفتاء بشأن تقرير المصير. وأصدرت هذه البعثة تقريرين منفصلين في عام ٢٠١٦ وتقريراً واحداً في عام ٢٠١٧، وقدمت توصيات لتحسين طرائق عمل اللجان الإدارية الخاصة.

١٨ - والمتابعة التوصيات التي قدمها خبراء الأمم المتحدة، تفيد الدولة القائمة بالإدارة أنها اتخذت التدابير التالية:

(أ) تطبيق خطة عمل تهدف إلى تحسين اكتمال قوائم الناخبين؛

(ب) تنظيم حملة محلية للتسجيل في قوائم الناخبين؛

(ج) تنظيم دورات تدريبية لفائدة البلديات المسؤولة عن تنظيم أعمال اللجان.

١٩ - وفي هذا الإطار، ففيما يتعلق بقائمة الناخبين الخاصة للاستفتاء، تفيد الدولة القائمة بالإدارة أنها بذلت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ جهوداً هامة لإحصاء السكان الأصليين غير المسجلين في القائمة المذكورة. ويُستنتج من شتى عمليات المقارنة بين الملفات (ملفات كل من الحالة المدنية والحالة المدنية العرفية، وملفات الضمان الاجتماعي المحلية، وقائمة الناخبين، وملفات المساعدة الطبية المجانية) أن هناك، في هذه المرحلة، ٧ ٠٠٠ شخص مسجلين وفقاً لملفات الحالة المدنية العرفية و ٣ ٩٢٢ شخص مسجلين وفقاً لملفات الحالة المدنية الخاضعة للقانون العام ممن ولدوا في كاليدونيا الجديدة ولكنهم غير مسجلين في قائمة الناخبين العامة. ووجهت الدولة القائمة بالإدارة، بموافقة الأحزاب السياسية، إلى هؤلاء الأشخاص، البالغ عددهم ١٠ ٩٢٢ شخصاً، رسالة تخطرهم فيها بوضعهم وتشرح لهم الإجراءات الواجب اتباعه للتسجيل في قائمة الناخبين العامة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بوصف ذلك شرطاً مسبقاً لتسجيلهم في قائمة الناخبين الخاصة للاستفتاء بشأن تقرير المصير. وبغية تحسين اكتمال قوائم الناخبين، طلبت الفرق السياسية المؤيدة للاستقلال وغير المؤيدة للاستقلال، عقب اجتماع لجنة الموقعين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أن يُدرج تلقائياً في قائمة الناخبين العامة اسم أي شخص يكون مقيماً في كاليدونيا الجديدة لمدة لا تقل عن ٦ أشهر ولا يكون مسجلاً في أي قائمة انتخابية على الصعيد الوطني. وقد أعد مشروع قانون تنظيمي لهذا الغرض لتطبيق هذا الإجراء في عام ٢٠١٨. وهذا التسجيل التلقائي في قائمة الناخبين العامة هو الخطوة الأولى التي من شأنها أن تخوّل للأشخاص الذين يستوفون المعايير التسجيل في قائمة الناخبين الخاصة للاستفتاء.

ثانياً - الميزانية

٢٠ - حسبما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحالة المالية للجماعة المحلية قد ساءت منذ عام ٢٠١٢. ويُعزى ذلك إلى سببين رئيسيين هما: إنجاز مشاريع كبرى (مصانع التعدين، ومجمع كوتيو الطبي)، وتراجع أسعار النيكل خلال الفترة المعنية. وقد بلغ مناخ الأعمال أدنى مستوى له في الربع الأول من عام ٢٠١٦، ولا يزال عند مستوى منخفض رغم ما سُجل من انتعاش طفيف في الربع الثالث من عام ٢٠١٧. أما التطورات القطاعية فتشهد حالة متضاربة: فمن جهة، هناك نمو في قطاع السياحة والأنشطة المتصلة بها (المطاعم والأنشطة الفندقية)؛ ومن جهة ثانية، هناك تراجع في قطاع البناء والأشغال العامة والخدمات المقدمة للمؤسسات التجارية.

٢١ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة تواجه بحكم الواقع ضرورة مزدوجة تتمثل في ضمان استقرارها المالي في أعقاب انخفاض الإيرادات، وفي المشاركة بقوة أكبر في تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وتحقيقا لهذه الغاية، حصلت الحكومة على خفض لمصروفاتها التشغيلية بلغ ٩ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٤ وعملت على تحقيق استقرار رأس المال المتداول في مؤسساتها العامة، ولا سيما مكتب البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسة المستقلة لإدارة ميناء نومييا في كاليدونيا الجديدة. والهدف من ذلك هو الحفاظ على نفس مستوى الاستثمارات في عام ٢٠١٧، أي ٩,٥ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (ما يقرب من ٨٣ مليون دولار)، من أجل تلبية جملة أمور منها الاحتياجات التمويلية للبنى التحتية الضرورية (وبخاصة محطة توليد الكهرباء الجديدة التابعة لشركة Nickel-SLN وسد أويي). وتقتزن هذه المنظورات بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والضريبية المتوازنة التي تنفذ في إطار برنامج مشترك بين الشركاء الاجتماعيين والفرق السياسية في الكونغرس والحكومة المحلية، وتتوخى الانتقال من نموذج نمو تدعمه الاستثمارات الأجنبية إلى نموذج نمو يستند إلى التنمية المحلية.

٢٢ - وعلى المستوى الضريبي، صوّت الكونغرس على قانونين محليين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يهدف أولهما إلى فرض ضريبة على الاستهلاك يدفعها الجميع لكي تحل محل الضرائب والمساهمات السبعة المطبقة حاليا؛ ويتعلق ثانيهما بالمنافسة والقدرة التنافسية والأسعار، ويسمح أساسا بأن تنظم الحكومة الأسعار في حال اختلال المنافسة أو نشوء صعوبات في التوريد أو خروج أسعار السلع الأساسية عن الحد المعقول أو حدوث أزمة كبرى. ووضعت الجماعة المحلية أيضا خطة مستعجلة لدعم العمالة تتضمن تدابير لتعزيز الاستثمار وخطة لدعم الصادرات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الذي ظل لفترة طويلة مرتكزا على قطاع تعدين النيكل. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الكونغرس قد اعتمد بالإجماع في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦ مخططا لتنمية وهيئة كاليدونيا الجديدة بعنوان: كاليدونيا الجديدة في أفق عام ٢٠٢٥.

ثالثا - الحالة الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٣ - اقتصاد كاليدونيا الجديدة من أغنى الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ بـ ٣,٤٩ ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ. وتعود هذه السمة الخاصة جزئيا إلى ما يضطلع به تعدين النيكل وتجهيزه من دور هام في اقتصاد الجزيرة. ويمثل إنتاج النيكل أكثر من ٩٠ في المائة من عائدات التصدير. لكن توزيع الدخل في الإقليم ما زال يسجل وجود تفاوت كبير فيما بين المناطق، ذلك أن ٩٠ في المائة من مجموع النفقات والموارد تتركز في مقاطعة الجنوب، التي يعيش فيها ٧٤,٤ في المائة من سكان الإقليم، و ١٨,٨ في المائة من تلك النفقات والموارد توجد في مقاطعة الشمال، في حين لا يوجد منها في مقاطعة جزر لويوتي إلا ٦,٨ في المائة. ويستفيد الاقتصاد من دعم قوي تتيحه له التحويلات المالية التي تقوم بها الحكومة الفرنسية. ووصلت هذه التحويلات في عام ٢٠١٥ إلى ١٥٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، بزيادة بنسبة ٠,٧٤ في المائة خلال سنة واحدة، بما يمثل ١٧,٣ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في كاليدونيا الجديدة. ويُذكر، على سبيل المقارنة، أن نسبة مساهمة قطاع تعدين النيكل في تكوين الثروة هو ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالموارد المالية التي تخصصها فرنسا،

فإن ٤٨ في المائة منها تستخدم لتمويل القطاعات التي تقع ضمن دائرة اختصاص الدولة ويعاد توزيع ٥٢ في المائة من تلك الموارد على الجماعات المحلية، ولا سيما في سياق عقود التنمية. ويعاني الإقليم أيضا من عجز تجاري بنوي كبير، على الرغم من تحسن قدره ٣٤ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ في عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض الواردات.

٢٤ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة قد شهدت نموا مضطربا خلال العقد الماضي بفضل إنشاء مصنعين لتعدين النيكل. ومستوى المعيشة في الإقليم يضاهي الآن مستوى المعيشة في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية ويقترّب من مستوى المعيشة في نيوزيلندا، التي تحتل المرتبة الثانية في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا.

٢٥ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الأدوات الداعمة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الفرنسية في مجال الاستثمارات تستند إلى ما يلي:

(أ) عقود التنمية: خُصصت المجموعة الجديدة من العقود التي ستنفذ خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ ميزانية برنامجية قدرها ٩٣,٥٩٣ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، ويبلغ الجزء الذي تموله الدولة القائمة بالإدارة نسبة ٥٠ في المائة من تلك الميزانية (أي ٤٧ ١٣٦ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، بما يعادل ٤١٣ مليون دولار تقريبا). وتمثل الإجراءات التعاقدية المكرسة للقطاع المعني بالشباب ما نسبته ٧٠ في المائة من مجموع الإجراءات التعاقدية البالغ عددها ٢٠٨ إجراءات، وتعادل ما يقرب من ٣٠ في المائة من التمويل الذي قرر الشركاء حشده؛

(ب) الإعفاء الضريبي: خلافا للمساعدة المقدمة لعقود التنمية، التي تمول تحديد الاستثمارات المهيكلّة التي تنفذها الجماعات المحلية التابعة للقطاع العام، تستهدف المساعدات الضريبية في مناطق ما وراء البحار المشاريع الاقتصادية المنبثقة من مبادرات القطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٦، وصل مجموع الاستثمارات المعتمدة إلى أكثر من ١٠ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (١٠٠ مليون دولار) (تقديرات أتاحتها الدولة القائمة بالإدارة). وتصل نسبة المشاريع المتعلقة بعمليات الإسكان الاجتماعي إلى ٧٩ في المائة، على الرغم من كون هذا القطاع يندرج ضمن الاختصاص الحصري لكاليدونيا الجديدة. ورغم استقرار عدد المشاريع المقدمة في إطار أنشطة الإسكان الاجتماعي من سنة إلى أخرى (١٢ مشروعاً في المتوسط في السنة، وما مجموعه ٥٠٠٠ مسكن خلال ١٠ سنوات)، فإن عدد الملفات المقدمة والمتعلقة بالقطاعات المعروفة باسم "القطاعات المنتجة" (البناء والأشغال العامة، والصناعة، والنقل، وما إلى ذلك) آخذ في الانخفاض (٨ ملفات قُدمت في عام ٢٠١٦ مقابل ٤٠ ملفاً في عام ٢٠١١). وقد ساهم الانتهاء من إنشاء مصانع التعدين في هذا الانخفاض. وكان من المقرر في أول الأمر أن يحل موعد انتهاء برنامج الإعفاء الضريبي في أواخر عام ٢٠١٧، ولكن رئيس الوزراء الفرنسي قرر أن يمدده حتى عام ٢٠٢٥، متيحاً بذلك لأصحاب تلك المشاريع اتفاقاً أوضح. ومن الاستثمارات الرئيسية المخطط لاستفادتها من الإعفاء الضريبي ما يلي: شراء شركة كاليدونيا الدولية للطيران (Aircalin) أربع طائرات إيرباص؛ وشراء شركة كاليدونيا للطيران طائرتين جديدتين من طراز ATR؛ وإنجاز محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالغاز الطبيعي لتوفير الطاقة اللازمة لمصنع التعدين الذي تملكه شركة SNL؛ وتشديد فندق في جزيرة ليفو؛ وتشديد مركز للاستجمام في بوراي؛ وكذلك شراء العشرات من الحافلات في إطار مشروع نيوبيس (Néobus) للنقل المشترك على ممرات مخصصة للحافلات حصراً.

باء - الموارد المعدنية

٢٦ - وفقا لتقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، تحتل كاليدونيا الجديدة، بفضل توافرها على ٩ في المائة من احتياطات النيكل في العالم، المركز الرابع عالميا، وذلك بعد أستراليا (٢٣ في المائة) والبرازيل (١٣ في المائة) والاتحاد الروسي (١٠ في المائة). ويستخرج الكوبالت أيضا على نطاق تجاري، كما تم في الماضي اكتشاف رواسب من الحديد والنحاس والذهب على نطاق ضيق. ويقوم بأنشطة تعدينية اثنتا عشرة شركة، وأهمها شركة SLN، وشركة Nickel Mining Company، وشركة Vale Nouvelle-Calédonie et Koniambo Nickel SAS (KNS). أما جهات استغلال النيكل الأخرى، فهي شركات تعدين صغيرة تملك أو لا تملك منطقة تعدين وتزود مصنع شركة SLN بهذا المعدن أو تصدّره إلى الخارج، وذلك في شكله الخام. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد استخرجت كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٦ ما قيمته ١٥,٤ مليون طن مبتل من الفلزات، منها ٥,٨٢ ملايين طن صُدرت إلى الخارج. ورغم كون كاليدونيا الجديدة تنتج ما يقرب من ١٠٧ ٥٠٠ طن من النيكل، فإن التقديرات تفيد بأن ذلك لا يمثل سوى ٤,٢ من المائة من الإنتاج العالمي في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تزداد هذه الحصة بازدياد نشاط مصنع كونيامبو الجديد في مقاطعة الشمال ومصنع غورو في مقاطعة الجنوب، وذلك تدريجيا. وانخفضت فرص العمل في قطاع المعادن والتعدين بنسبة ٣,٢ في المائة مقارنة بالعام الماضي ليلعب عدد العاملين في هذا القطاع نحو ٢٦١ ٧ شخصا في عام ٢٠١٦ (بما في ذلك الوظائف المساعدة مثل المتعاقدين، لفترات ممتدة أو لفترات متقطعة).

جيم - قطاع البناء والتشييد والصناعة

٢٧ - في عام ٢٠١٦، كان قطاع البناء والأشغال العامة يمثل في المتوسط ١١ في المائة من الثروة المولدة ويشغل نحو ٩ في المائة من أجراء الإقليم. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن هذا القطاع قد أصبح متضررا من انتهاء المشاريع الكبرى الرئيسية ومن تباطؤ بناء المساكن الجديدة، وذلك بعد سنوات عدة من النمو المستمر. لكن قانون الإعفاء الضريبي المحلي ينص على تقديم الدعم لبناء المساكن المتوسطة، وذلك في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨.

٢٨ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن تنمية قطاع الصناعات التحويلية يواجه ارتفاعا في تكاليف الاستثمار والإنتاج، بسبب صغر السوق المحلية وبسبب الطبيعة الجزرية للإقليم، وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج. وللتغلب على هذه العقبات، وضعت السلطات المحلية العامة سياسة طوعية لحماية الإنتاج المحلي (تحديد الحصص من الواردات أو تعليق بعض الواردات وتطبيق إجراءات حمائية جمركية) وتوفير حوافز ضريبية (أنظمة ضريبية تفضيلية لاستيراد الأصول الاستثمارية والمواد الأولية).

دال - الزراعة وصيد الأسماك

٢٩ - يمثل القطاع الأولي (باستثناء التعدين) حوالي ٢ في المائة من الثروة المولدة والعمالة بأجر (١ ٦٧٠ أجيروا على الأقل كل سنة)؛ ومع ذلك فهو يظل النشاط الرئيسي لعدد كبير من سكان الأرياف. وفي عام ٢٠١٦، أُحصي ما عدده ٦ ٤٣٢ مزرعة في الإقليم يوجد بها ١٣ ٢٠٠ فرد ينتمون لأسر معيشية تعيش على الزراعة. وهكذا فإن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك لا تزال تشكل اقتصادا معيشيا، حتى مع التقلص التدريجي للمساحة الزراعية المستخدمة (بمقدار الربع في ١٠ سنوات)،

بحيث أن تطوير صناعة النيكل والتنمية الحضرية في الأراضي المحيطة بمراكز العمل الجديدة هذه يستوعب جزءا من القوى العاملة الزراعية. وأهم الأنشطة الزراعية المدرة للدخل هي تربية الأبقار على الساحل الغربي، التي يمارسها في الغالب مربو المواشي ذوو الأصول الأوروبية، وتربية الخنازير وتصدير لحوم القنص ومنتجات الصيد البحري إلى أوروبا. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتيا في معظم سلاسل الإنتاج الزراعية والحيوانية، ولا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات.

هاء - النقل والاتصالات

٣٠ - يمثل قطاع النقل والاتصالات نسبة ٦,٤ في المائة من القيمة المضافة في الإقليم (رقم مسجل في عام ٢٠١٦)، و ٦ في المائة من العاملين بأجر (نخاية عام ٢٠١٦)، و ٤,٤ في المائة من المؤسسات التجارية المسجلة. ولدى الإقليم شبكة طرق جيدة داخل مدينة نومييا وفي المناطق المحيطة بها. أما في باقي مناطق الإقليم، فالبنية التحتية الطرقية تتحسن تدريجيا. ويوجد في كاليدونيا الجديدة نحو ٤٠٠ ٥ كيلومتر من الطرق، ونصفها تقريبا معبد بالأسفلت. ويتمحور نشاط الموانئ في كاليدونيا الجديدة حول البنى التحتية التابعة للمؤسسة المستقلة لإدارة ميناء نومييا في كاليدونيا الجديدة (وهو الميناء الفرنسي التاسع وأول ميناء في أقاليم ما وراء البحار)، وبعض الموانئ الثانوية التي تتصل أنشطتها أساسا باستغلال النيكل (في جزيرة غراند تير) وبحركة نقل الركاب بين الجزر، وبمراسي اليخوت والقوارب السياحية، لا سيما في منطقة نومييا الكبرى. وتجري عمليات الشحن البحري من الخارج أو إليه عبر ميناء نومييا في الغالب. وبلغت الكمية الإجمالية للبضائع من غير خام النيكل التي تم تحميلها أو تفريغها ٣,٢ ملايين طن في عام ٢٠١٦. وتعالج المؤسسة المستقلة لإدارة ميناء نومييا أيضا ٨,٦ ملايين طن من خام النيكل، منها ٥,٥ ملايين طن موجهة للتصدير (والكمية المتبقية هي الخام الذي يجري تفريغه في دونيامبو من باقي مراكز التعدين). وتبدو حركة النقل البحري بالحاويات مستقرة نسبيا، مع تحميل ما يقل بقليل عن ١٠٠ ٠٠٠ حاوية أو تفريغها أو إعادة شحنها. وبإجراء ٣ ٥٠٠ عملية من عمليات إعادة الشحن، تظطلع المؤسسة المستقلة لإدارة ميناء نومييا بدور المنصة الإقليمية، حيث يُبقى على ٨٩ في المائة من البضائع المعاد شحنها في منطقة أوفيانوسيا (فانواتو وفيجي ونيوزيلندا أساسا).

٣١ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أصبح لإقليم كاليدونيا الجديدة صلاحيات في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج الاستثمار للنقلين الجويين. ودخل نقل الصلاحيات المتعلقة بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، لخطوط الملاحة الجوية الداخلية فقط، حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، المسؤولية عن ضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة ٩٩,٣٨ في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الدولية الكاليدونية (Aircalin). وتنظم خمس شركات دولية رحلات منتظمة باتجاه الإقليم. وفي عام ٢٠١٦، سُجِّل ما عدده ١٦٦ ٥١٥ مسافرا (وصول ومغادرة) في المطار الدولي نومييا - لانتوتوتا. وترتبط رحلات جوية دولية متواترة هذا المطار بالبلدان المجاورة، وكذلك باليابان والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وترتبط رحلات جوية منتظمة أيضا مطار نومييا - ماجينتا المحلي بباقي الجزر وبالتجمعات الحضرية الرئيسية في جزيرة غراند تير. وقد تمت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ الموافقة على مخطط جديد للتهيئة العامة للمطار. ومن المتوقع أن يتيح هذا المخطط خدمة ١,٥ مليون مسافر بحلول عام ٢٠٣٠ من بينهم ٦٠٠ ٠٠٠ مسافر في الرحلات الجوية الداخلية. ومن المقرر أيضا تحديث شبكة النقل على الصعيد الداخلي

عن طريق إعداد المخطط العام لوسائل النقل الذي سينجز بحلول عام ٢٠٢٥ والذي تمنح فيه الأولوية لتحقيق التكامل والاتساق بين جميع وسائل النقل.

٣٢ - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي، يوجد في كاليدونيا الجديدة ١٤ مطاراً مفتوحاً للرحلات الجوية العامة. وتتقاسم ثلاث شركات أنشطة النقل الجوي العام الداخلي. وسجل مطار نوميا - ماجنتا، الذي تمر عبره نصف حركة الملاحة الداخلية، ٨٧٢ ٤٣١ مسافر (قدوم ومغادرة) في عام ٢٠١٦. ومن المزمع القيام بأعمال توسعة وإعادة تهيئة في هذا المطار من أجل تلبية الاحتياجات الناتجة عن الزيادة المسجلة في الرحلات الجوية الداخلية. ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال في عام ٢٠١٨ وأن تنتهي في عام ٢٠١٩، بتكلفة قدرها ١,٥ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ تموّل في إطار عقد التنمية المبرم بين الدولة الفرنسية وإقليم كاليدونيا الجديدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه سيبدأ تشغيل سفينة شحن ثالثة، كما سيبدأ مشروع لتشييد بنية تحتية مرفئية جديدة على ساحل جزيرة أوفيا.

٣٣ - ويضم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المعهد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وشركاؤه (مزودو خدمات الإنترنت، ومشغل خدمة الهواتف المحمولة "موبيليس"، ومقدمو محتويات المواقع الشبكية). وقد أدى تشغيل شبكة من الكابلات البحرية بين الإقليم وأستراليا في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة قدرة شبكة الإقليم بشكل كبير. وتطورت مرافق دخول الإنترنت وارتفع عدد مستخدميها بسرعة في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠١٦، كانت شبكة الإنترنت النقال توفر الخدمات لما عدده ٥٤٢ ٣٦ زبونا. وتمت في شباط/فبراير ٢٠١٥ تكملة الخدمات بتوفير الجيل الرابع من أجيال الاتصالات اللاسلكية في الإقليم. والهدف المتوخى من ذلك هو مواصلة تقليص الهوة الرقمية تدريجياً وتسليس حركة استخدام الإنترنت.

واو - السياحة والبيئة

٣٤ - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وغناها الثقافي، بمزايا حقيقية وإمكانات سياحية كبيرة لا تُستغل على نحو كاف. وتشكل هذه الإمكانيات مصدراً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الإقليم. ويمثل قطاع السياحة نسبة تفوق بقليل ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي زهاء ٢٠٨ ملايين دولار) ويوفّر ٥٥٠٠ فرصة عمل. وقد زار الإقليم في عام ٢٠١٦ ما عدده ١١٥ ٧٠٠ سائح، بزيادة قدرها ٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وبلغ عدد الزوار الوافدين إلى كاليدونيا الجديدة في سفن الرحلات السياحية ٤٦٣ ٥٠٩ زائراً في عام ٢٠١٦، أي بزيادة ٦٥ ٠٠٠ زائر مقارنة بعام ٢٠١٥.

٣٥ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضاهى يتميز بمعدلات توطن عالية، ولا سيما التوطن النباتي (٧٦ في المائة)، وبنظم بيئية برية متميزة (الغابات المطيرة وأحراج الأراضي الغنية بالمعادن)، بعضها مهدّد بشكل خاص (الغابات الجافة)، وبثاني أكبر حاجز شعاب مرجانية في العالم بعد حاجز الشعاب المرجانية الكبير في أستراليا. وبعد أن حظي الإقليم بالاعتراف على الصعيد الدولي بوصفه منطقة ثرية بيئياً من حيث تنوعها البيولوجي عالمياً، فهو يحظى اليوم بتصنيفين: التصنيف الأول يتمثل في إدراج موقع "بحيرات كاليدونيا الجديدة المرجانية: تنوع الشعاب والنظم الإيكولوجية ذات الصلة" في قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛ والتصنيف الثاني يتمثل في إدراج موقع "بحيرات المنطقة الجنوبية الكبرى

في كاليدونيا الجديدة“ في قائمة مواقع اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٣٦ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تولى مختلف التهديدات التي تواجه هذا التنوع البيولوجي اهتماما خاصا من جانب منظمات غير حكومية مثل مؤسسة الحفظ الدولية، أو الصندوق العالمي للطبيعة، أو صناديق بيو الاستثمارية الخيرية. وبحسب الصندوق العالمي للطبيعة، فإن الغابة الاستوائية الجافة، التي تمثل الجيوب المعزولة القليلة التي لا تزال موجودة فيها أقل من ٢ في المائة من الغطاء الحرجي الأصلي، هي أكثر النباتات عرضة للخطر في كاليدونيا الجديدة. ومن بين ١١٧ نوعا من النباتات الحرجية الجافة، هناك ٥٩ نوعا (٥٠ في المائة) معرضة للخطر. وسجل أول انقراض نباتي عندما دمر حريق من الحرائق المجموعة الحيوية المعروفة الوحيدة من نبتة ”بيتوسبورم تانيانوم“، وهي نوع متميز اكتُشف في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

٣٧ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أصبح حفظ التنوع البيولوجي في صلب اهتمامات السلطات الحكومية. فقد اتخذت مختلف الإجراءات في المنطقة الاقتصادية الخالصة من قبل المقاطعات الثلاث، بحكم صلاحيتها في مجال البيئة، ومن قبل حكومة كاليدونيا الجديدة، تتمثل فيما يلي: وضع استراتيجيات مستدامة لإدارة وحفظ الأنواع ذات القيمة الرمزية (حيوان الأطوم البحري وطائر الكاغو)، أو النظم البيئية التراثية (الغابات الجافة على وجه الخصوص)؛ وإنشاء محمية للمساحات الطبيعية في كاليدونيا الجديدة تتيح تنسيق الإجراءات بين شتى الشركاء المعنيين (السلطات الحكومية والمجتمع المدني) فيما يتعلق بالملفات الثلاثة ذات الأولوية، وهي التراث العالمي لليونسكو والغابات الجافة ومكافحة الأنواع الغريبة الغازية. ويشكل أيضا إنشاء شبكة من المناطق البرية والبحرية المحمية إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة لحماية التراث الطبيعي. وتنضاف إلى المناطق المحمية المنشأة على صعيد المقاطعات المحمية الطبيعية في بحر المرجان التي أنشئت في عام ٢٠١٤ والتي تعمل هيئة إدارتها على وضع خطة للإدارة. وتغطي هذه المحمية كامل المنطقة الخاضعة لولاية كاليدونيا الجديدة، أي ١,٣ مليون كيلومتر مربع. وتجدر الإشارة أيضا إلى أعمال تقييم مجمل الثروة النباتية (أكثر من ٣ ٠٠٠ أصنوفة) التي قامت بها أفرقة من المتخصصين تابعة للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والهادفة إلى تقييم مخاطر انقراض الأنواع وإدراجها في القائمة الحمراء العالمية الخاصة بالأنواع المهددة بالانقراض. وقد بدأت هذه الأعمال في عام ٢٠١٤، ويُنتظر أن تستمر لفترة خمس سنوات. وتقع على عاتق كاليدونيا الجديدة أيضا مسؤولية تنفيذ اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وإصدار تراخيص الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير. واعتمد الكونغرس، في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦، المداولة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية (تحويلها إلى قانون داخلي).

٣٨ - وعلاوة على ذلك، تشكل الأنظمة المعمول بها في كاليدونيا الجديدة (قانون التعدين لعام ٢٠٠٩ وقوانين البيئة في المقاطعات ابتداء من عام ٢٠٠٨) إطارا دقيقا ينظم أنشطة التعدين وتأثيرها على البيئة الطبيعية والبشرية من حيث في مكوناتها الموجودة على اليابسة. وبالمقابل، لا تنطبق تلك الأنظمة على قاع البحر أو ما تحته. وهي تتضمن مواد تركز على حماية التراث الطبيعي وإدارة الموارد الطبيعية ومنع التلوث والمخاطر والأذى البيئي وتفرض بالخصوص قيودا شديدة في مجالي الممارسات السليمة والإجراءات التعويضية. وبالإضافة إلى ذلك، يتيح صندوق النيكل الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩ الإصلاح التدريجي للمواقع التي تدهورت من جراء أنشطة التعدين السابقة.

رابعاً - الحالة الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٩ - حسبما جاء في تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، فإن مؤشر التنمية البشرية في الإقليم مرتفع. فمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة يزيد على ٩٦ في المائة، ونسبة الالتحاق بالمدارس (جميع المستويات) تبلغ ٨٩ في المائة. غير أن المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية يفيد بأن الإقليم يعاني من بعض أوجه الاختلال والتفاوت على عدة المستويات، بما فيها المستويان الاجتماعي والاقتصادي، ذلك أن نسبة ٧٤,٤ في المائة من السكان تتركز في مقاطعة الجنوب. ويعيش في منطقة نوميال الحضرية الكبرى، بما فيها ضاحيتها، ٦٧ في المائة من السكان. وتبلغ الكثافة السكانية في مقاطعة الجنوب ٢٩ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد (٩٩٩,٧ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في نوميال) مقابل ٥,٣ نسمة فقط في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة الشمال و ٩,٢ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في مقاطعة جزر لويوتي (عام ٢٠١٤). وحوالي ٣٤ في المائة من السكان البالغة أعمارهم ١٥ عاماً أو أكثر الذين يعيشون في مقاطعتي الشمال وجزر لويوتي ليست لديهم شهادات دراسية مقابل ١٨,٣١ في المائة في مقاطعة الجنوب.

٤٠ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحكومة المشكلة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، عملت على أن يُعتمد في عام ٢٠١٦ مجموعتان من إجراءات مكافحة غلاء المعيشة. وفي الوقت نفسه، يتفاوض المفوض السامي مع المصارف لخفض التفاوت في الرسوم المصرفية بين تلك المطبقة في الإقليم وتلك المطبقة داخل فرنسا. وفي أوائل عام ٢٠١٧، فُرض بموجب مرسوم تخفيض بنسبة ٢٥ في المائة لثلاثة أنواع من الرسوم: رسوم تشغيل الحسابات، ورسوم الاشتراك في الإنترنت، ورسوم العمل بإذن الاستقطاع. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وافقت المصارف على مزيد من التخفيض للرسوم، وهذه المرة بموجب اتفاق يقضي بما يلي: تخفيض بنسبة ٣٠ في المائة في رسوم الاشتراك في خدمات الإنترنت ورسوم البطائق الإلكترونية و ١٠ في المائة في رسوم الإذن بالاستقطاع.

٤١ - وانبثق مفهوم ضبط التوازن الاقتصادي من اتفاق نوميال لعام ١٩٩٨ ومن إرادة توزيع فرص العمل والثروات بشكل متنسق على كامل الإقليم الكاليدوني استعداداً لإمكانية الحصول على السيادة الكاملة. وهذا هو المفهوم الذي أفضى إلى حل يتعلق بتوزيع مخصصات الميزانية الرئيسية، نابع من الإرادة ومفيد أكثر لمقاطعة الشمال (٣١,٣ في المائة) ومقاطعة جزر لويوتي (١٦ في المائة)، بالنظر إلى وزهما الديمغرافي ولما يعانيان منه من أوجه الاختلال التي يتعين معالجتها. وتمثل أيضاً في تنمية منطقة فوه - كونييه - بومبو (منطقة VKP)، في مقاطعة الشمال، وفي إنشاء مصنع للنيكل في مقاطعة الشمال (شركة KNS، في شراكة مع شركة Glencore).

٤٢ - وبعد مرور عشرين عاماً تقريباً على إبرام اتفاق نوميال، فإن العنصر الأساسي في عملية ضبط التوازن الاقتصادي هو مصنع شركة Koniambo Nickel SAS de Vavouto (بلدية فوه). وبغية مساعدة المصنع على تخطي الصعوبات المالية التي واجهته بسبب الأعطال التي أصابت الأفران والأزمة التي عصفت بسوق النيكل، تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها قررت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الإبقاء على آلية الإعفاء من الضرائب (قانون جيراردان). وهي ترى أن هذا الترتيب الضريبي قد مكن شركة Glencore، المساهمة مع شركة KNS، من إعادة تشييد الفرن رقم ٢، الذي استعاد قدرته التشغيلية

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مما سيرفع سقف الإنتاج كثيرا. وقد أدى إنشاء المصنع إلى تنمية هامة وسريعة للمنطقة المؤلفة من بلديات فوه وكونيه وبومبو (منطقة VKP)، إلى جانب سياسة تهئية المساكن والبنى التحتية التي تدعمها شتى المؤسسات (مقاطعة الشمال وحكومة كاليدونيا الجديدة والدولة الفرنسية) سياساتها العامة.

٤٣ - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأنها أبرمت عقود تنمية مع مقاطعة الشمال ومع بلدياتها تتيح حشد موارد مالية كبيرة. وقد مكنت هذه الإعانات المالية توفير الدعم الفعال لتنمية بلديات المنطقة (١٧ بلدية تضم ١٩٩ قبيلة وتشكل تجمعات سكانية معزولة تحتاج إلى التزويد بالخدمات والبنى التحتية) وكفالة تدارك جزء من النقص الذي تعاني منه في مجال التجهيز الأساسي (مياه الشرب والطرق والصرف الصحي وشتى أنواع المرافق العامة) (انظر A/AC.109/2017/11).

٤٤ - وفي منطقة الجنوب الكبرى، استفادت عملية تشييد مصنع للتعدين أيضا من الدعم المقدم من الدولة القائمة بالإدارة ومن الجماعات المحلية. ويتعلق الأمر بمصنع غورو الذي يديره فرع شركة Vale في كاليدونيا الجديدة. وهذا الفرع شركة مملوكة بنسبة ٩٥ في المائة لشركة Vale Canada وبنسبة ٥ في المائة لشركة Société de participation minière du Sud calédonien، التي هي بدورها شركة محاصصة في ملكية المقاطعات الثلاث. ويجري استغلال مصنع غورو باعتماد طريقة معالجة الخامات بالسوائل لاستخلاص الفلزات، وهي طريقة تتيح إعطاء قيمة أكبر للمعادن ذات نسب الكثافة المنخفضة (انظر A/AC.109/2017/11).

٤٥ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن مجموعة Société minière du Sud-Pacifique SA (المملوكة لمقاطعة الشمال) تمتلك أيضا نسبة تصل إلى ٥١ في المائة، في إطار شراكة مع شركة كورية للصناعة الفولاذية، وحدة للصناعة المعدنية شيدت في غوانيانغ بجمهورية كوريا تبلغ طاقتها الإنتاجية الإسمية ٣٠ ٠٠٠ طن سنويا. وقد أضيف خط إنتاج ثان لهذه الوحدة لتصل بذلك قدرتها الإنتاجية إلى ٥٤ ٠٠٠ طن سنويا.

٤٦ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن القرض الذي قدمته لفرع لشركة SLN، على سبيل الدعم، قد مكّن الشركة من الخروج من ورطة مالية خطيرة، وأشارت إلى أن المشروع شهد خلال السنوات الأربع الأخيرة نتيجة سلبية صافية. وتستخدم شركة SLN نحو ٢ ٢٠٠ شخص، يعمل ثلثهم في منشأة دونيامبو للتعدين في نومييا.

باء - العمالة

٤٧ - ووفقا لتقديرات العمالة التي أعدها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، بلغ عدد الوظائف بأجر في كاليدونيا الجديدة ٩٣ ٠٨٤ وظيفة في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وهو رقم يفوق بقليل الرقم المسجل في السنوات السابقة. ويمثل العمل بأجر في القطاع الخاص ٧١ في المائة من مجموع العمالة بأجر، مقابل ٢٩ في المائة للعمل في القطاع العام (وهذه النسبة موزعة كالتالي: ٢٤ في المائة منهم موظفون تابعون للدولة الفرنسية، و ٣٦ في المائة موظفون تابعون لكاليدونيا الجديدة، و ٤٠ في المائة منهم متعاقدون). ووفقا لجهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، وعلى غرار ما سجل في السنوات السابقة، ارتفع مرة أخرى عدد الباحثين عن عمل في عام ٢٠١٦ (بمعدل سنوي يفوق ٩,٧ في المائة، أي بزيادة ٦٥٧ شخصا). وفي الوقت نفسه، استمر انخفاض ما هو معروض من فرص العمل

في عام ٢٠١٦ (ناقص ١٣,٥ في المائة)، حيث بلغ عدد ما تراكم منها خلال العام ١٣٣ ٧ فرصة عمل جديدة، وهو أدنى مستوى سجل خلال ١٠ سنوات.

٤٨ - وتتضح الفوارق بين المناطق كذلك في سوق العمل، فعدد العاطلين عن العمل مرتفع بشكل خاص في مقاطعة الشمال. غير أن الدولة القائمة بالإدارة تشير إلى أن التشغيل التدريجي لمصنع كونيامبو في مقاطعة الشمال في عام ٢٠١٢ أدى إلى إتاحة ٨٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة، وإن تعلق الأمر في حالات كثيرة بفرص عمل مؤقتة، تُخصّص القسم الأكبر منها للسكان المحليين. ووفقا لتقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، انخفض ما هو معروض من فرص العمل انخفاضاً حاداً في مقاطعة الشمال (ناقص ١٩,٦ في المائة)، وذلك من جراء الصعوبات التي واجهها مصنع التعدين في الشمال. وفيما يتعلق بالطلب على العمالة، كانت الزيادة في مقاطعة الجنوب بارزة (زائد ١١,١ في المائة)، حيث يوجد ثلاثة أرباع مقدمي الطلبات، وكذلك في مقاطعة الشمال (زائد ٩,٦ في المائة). وأشارت حكومة كاليديونيا الجديدة إلى أنها لا تملك إحصاءات تؤكد ارتفاع مستويات البطالة في أوساط الكانكا.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، اعتمد الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قانوناً محلياً يهدف إلى التيسير للعمال المحليين في الوظائف العمومية في كاليديونيا الجديدة (انظر A/AC.109/2017/11).

٥٠ - وأخيراً، فبالإضافة إلى التدابير التصحيحية المتخذة لصالح ضبط التوازن الاقتصادي (انظر A/AC.109/2016/11)، تعمل الدولة القائمة بالإدارة على إيجاد حل لمشكلة "تخصيص الوظائف لسكان كاليديونيا الجديدة" من خلال تفضيل عودة الموظفين من مواطني كاليديونيا الجديدة المعيّنين داخل فرنسا إلى الإقليم.

٥١ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أعرب بعض ممثلي الكانكا في السابق عن قلقهم من تدفق العمال المهاجرين إلى كاليديونيا الجديدة. واعترفت حكومة الإقليم بهذا الأمر، موضحة أن الهجرة تشمل العمال ذوي المهارات العالية والفنيين والإداريين، غير المتوافرين ضمن القوة العاملة المحلية. وعلاوة على ذلك، تقتصر فترة بقاء الفئة الأولى على ١٨ شهراً، بينما تقتصر على أربع سنوات بالنسبة للفئة الثانية. ووفقاً لما ذكرته حكومة كاليديونيا الجديدة، قام ثلاثة أرباع العمال المهاجرين الذين يشتغلون في مصنع النيكل في مقاطعة الجنوب بمغادرة الإقليم بالفعل. وتسارعت كذلك بشكل كبير وتيرة التسريح في مصنع مقاطعة الشمال.

جيم - التعليم

٥٢ - في عام ٢٠١٧، تابع الدراسة في كاليديونيا الجديدة ٩١٦ ٧٠ تلميذاً وطالبا منهم ١٥٠ ٣٥ تلميذاً في ٢٦٦ من المدارس الابتدائية العمومية والخاصة و ٩٧٠ ٣٠ تلميذاً في المدارس الثانوية العامة والمدارس الخاصة العاملة بموجب عقود (٨٤٢ ١٧ تلميذاً في ٥٧ مدرسة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي و ١٢٨ ١٣ تلميذاً في ٢١ من المعاهد الثانوية وفروعها - للمرحلة الثانية من التعليم الثانوي).

٥٣ - واعتمد كونغرس كاليديونيا الجديدة في عام ٢٠١٦ مشروعاً تعليمياً يشكل أسس المدارس المكيفة بما يلائم واقع الإقليم، والقائمة على الاحترام المتبادل والتضامن والتسامح. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقع رئيس حكومة كاليديونيا الجديدة والدولة القائمة بالإدارة بروتوكولا لتنفيذ ذلك

المشروع التعليمي. ووفقا لجهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار، ينص هذا البروتوكول على تخصيص ٥,٤ بلايين من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ من اعتمادات الدفع لدعم المشروع التعليمي الكاليدوني. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، صوت الكونغرس على ميثاق تطبيق التوجيهات السياسية في مجال التعليم في كاليدونيا الجديدة، الذي يتضمن خطة عمل مدتها ثلاث سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

٥٤ - ومن خلال برنامج "كوادر المستقبل"، تلقى التدريب ١ ٦٤٨ متدربا يضعون اليوم كفاءاتهم في خدمة شتى الجماعات والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. وتبلغ نسبة الكانكا ٧١ في المائة من هؤلاء المتدربين. وكان معدل النجاح مرتفعا بينهم: فنسبة ٩٥ في المائة منهم ينجحون في الاندماج المهني في غضون الأشهر الثلاثة التي تعقب عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. ويستمر الالتزام المالي للدولة القائمة بالإدارة منذ عام ٢٠٠٦ في حدود ٦٤٤ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (حوالي ٥,٦٣ ملايين دولار) وتساهم كاليدونيا الجديدة بمبلغ في حدود ٥٩ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (أي ما يعادل ٥١٦ ٠٠٠ دولار). واتخذت إجراءات جديدة تتمثل في تحديد ومتابعة المتدربين الذين يتلقون تدريباً في اختصاصات الامتياز التالية:

(أ) التدريس في التعليم الثانوي العام: تم من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧ اعتماد ٣٥ متدرباً من أصول كاناكية، وبذلك ارتفع عدد المدرسين الكانكا المعتمدين في القطاع العام ليصل إلى ٦٤ مدرساً؛

(ب) الطب والمهن ذات المستوى العالي في قطاع الصحة: في عام ٢٠١٧، أصبح يزاول مهنة الطب خمسة من الكانكا تلقوا الدعم من برنامج "كوادر المستقبل"؛

(ج) القضاء والوظائف المتعلقة بالقطاعين القضائي والقانوني؛

(د) الإدارة العليا، وبصفة عامة، الوظائف المتعلقة بممارسة السلطات السيادية. وفي هذا السياق، تم قبول أحد أفراد الكانكا في مسابقة لاختيار مدير بحري، وهو يدرس الآن في الكلية البحرية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صعبة، تتيح الإجراءات التي اتخذها الجيش الفرنسي عن طريق كتبية الخدمة العسكرية المكيفة تدريبهم في شتى الحرف اليدوية (الميكانيك والبناء والأشغال العامة وتربية الماشية والفندقة وخدمات المطاعم)، وإدماج ٥٠٠ شاب كاليدوني كل سنة. ويتعلق الأمر بعنصر دعم ذي طابع اجتماعي في إطار عسكري يهدف إلى إيجاد حل شامل لما يواجهه الشباب من إقصاء وبطالة واستبعاد اجتماعي وأمية. ومن المتوقع أن يواصل هذا البرنامج توسعه بالنظر إلى ما حققه من نجاح، ولا سيما في مقاطعة الشمال. ويبلغ معدل الاندماج ٧٦ في المائة و ٩٠ في المائة من المتطوعين هم من أصول كاناكية. ووافقت الدولة القائمة بالإدارة على تمويل نحو ٧٥ منصبا إضافيا في عام ٢٠١٧، مما يرفع عدد المستفيدين إلى حوالي ٦٠٠ شخص.

دال - الصحة

٥٦ - في كاليدونيا الجديدة، زاد العمر المتوقع عند الولادة منذ عام ١٩٩٠، بسبع سنوات. ففي عام ٢٠١٥، قُدِّر ذلك العمر بـ ٨٠,١ سنة للنساء و ٧٤,٤ سنة للرجال. ومتوسط العمر المتوقع، الذي هو مؤشر على المستوى العام للمعيشة، يجعل أيضا كاليدونيا الجديدة في مرتبة دون فرنسا بقليل

ومن الأوائل في أوقيانوسيا. أما معدل وفيات الرضع، باعتباره مؤشرا على جودة الرعاية في مجالي التوليد وطب الأطفال في البلد، فهو في انخفاض مطرد: ٢٧ في الألف في عام ١٩٨٠ و ١٠,٧ في الألف في عام ١٩٩٠ و ٥,٢ في الألف في عام ٢٠١٥، وذلك رغم حصول زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة (٣,٧ في الألف في عام ٢٠١٤ و ٣,٢ في الألف في عام ٢٠١٣) حيث كانت هذه المعدلات قريبة من نظيراتها داخل فرنسا (٣,٥ في الألف في عام ٢٠١٥).

٥٧ - ووفقا لتقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام ٢٠١٦، فإن أكثر من ثلثي البالغين (٦٧ في المائة) الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٠ سنة يعانون من زيادة الوزن: ٣٠ في المائة يعانون من زيادة الوزن و ٣٨ في المائة يعانون من السمنة المفرطة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يعاني السكان الكاليدونيون من أنواع الإدمان، ولا سيما تعاطي المشروبات الكحولية ومخدر القنب الهندي والتدخين. وقد عملت السلطة القائمة بالإدارة والجماعات المحلية على تنسيق خطة استراتيجية معنية بالصحة ستعتمدها كاليدونيا الجديدة في السنوات القادمة (انظر A/AC.109/2017/11).

٥٨ - ويوجد بالإقليم مستشفيان عامان (٥٣٩ سريرا و ٤٧ من أماكن الاستشفاء الجزئي في تخصصات الطب العام والجراحة والتوليد)، ومرفقان خاصان (١٥٠ سريرا و ٤١ من أماكن الاستشفاء الجزئي)، ومستشفى واحد متخصص في الطب النفسي وطب الشيخوخة (١٨٥ سريرا و ٨٣ من أماكن الاستشفاء الجزئي). ويجري تنفيذ عدة مشاريع لإعادة تصميم الخدمات الاستشفائية.

٥٩ - وفي ضواحي نوميا، استقبل مجمع كوتيو الاستشفائي الذي بلغت ميزانية إنشائه ٥٠ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ أول مريض في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، واستكمل قدرته التشغيلية منذ عام ٢٠١٧. ويجمع في موقع واحد المستشفى الجديد للإقليم بقدرة استشفائية تبلغ ٥٣٩ سريرا وبنية تحتية لوجستية (المجمع اللوجستي) للصحة ومعهد باستور لكاليدونيا الجديدة ومجمع علاج السرطان. ويتيح هذا المركز الاستشفائي تجميع المنشآت المتهاكلة أحيانا في مجمع صحي متطور جدا أقيم على مساحة تبلغ ٢٠ هكتارا ومندمج اندماجا تاما في بيئته الحضرية والطبيعية. ويستند التصميم العام للمشروع أساسا إلى استغلال أشكال الطاقة المتجددة. وتتولى الدولة القائمة بالإدارة توفير جزء من هذا التمويل في إطار عقود التنمية (١٥,٧ بليون دولار للفترة ٢٠١١-٢٠١٥). وفي نوميا، جُمعت مواقع العيادة الخاصة الثلاثة لتشكيل مركز استشفائي خاص في موقع واحد في نوفيل. وقد بدأت الأشغال في عام ٢٠١٥، ومن المقرر أن يكون افتتاح المركز في منتصف عام ٢٠١٨. وسيتيح المشروع، بميزانية إنشاء قدرها ١٣,٢ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، للمرفق الجديد قدرة تشغيلية تبلغ ٢٦٩ سريرا. وستتاح جميع الأنشطة الطبية على مساحة قدرها ٢٥ ٠٠٠ متر مربع. وأخيرا، ففي مقاطعة الشمال، سيعاد تنظيم الخدمات الاستشفائية من خلال إنشاء مستشفى جديد بقدرة تشغيلية تبلغ ٦٤ سريرا وبميزانية قدرها ٦ بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، ومن خلال إعادة توجيه أنشطة موقعي كوماك وبوانديمي نحو أنشطة الرعاية لأغراض متابعة العلاج وإعادة التأهيل. وعلى مستوى المقاطعات، هناك مركز صحي - اجتماعي يقدم الرعاية الصحية العامة المتكاملة في كل بلدية من بلديات الإقليم تقريبا. وقد تم تجهيز سبعة مراكز منها بما مجموعه ٧٨ سريرا.

خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٠ - يحدّد القانون التنظيمي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي يمكن لكاليديونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليديونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٢. وفي عام ٢٠٠٦، أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ، وتم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ قبولها بصفة عضو كامل العضوية. ويتعلق الأمر، وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، بخطوة هامة في تنفيذ اتفاق نومييا صوب تعزيز وجود الإقليم على الساحة الدولية. وفي عام ٢٠١٧، شاركت كاليديونيا الجديدة لأول مرة في أعمال المنتدى بصفة عضو كامل العضوية، وذلك في آبيا. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ترغب كاليديونيا الجديدة الآن في الحصول على مركز لدى مجموعة رأس الحربة الميلانيزية التي لا تضم إلا عضوا واحدا هو جبهة الكانكا الاشتراكية للتحريض الوطني.

٦١ - وكاليديونيا الجديدة عضو أيضا في جماعة المحيط الهادئ وهي أقدم منظمة إقليمية في هذه المنطقة، وتتخذ من نومييا مقرا لأمانتها. ومن الترتيبات الإقليمية الأخرى التي تشارك فيها كاليديونيا الجديدة برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، ووكالة الصيد البحري التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ومفوضية الصيد البحري في منطقتي المحيط الهادئ الغربية والوسطى، ومنتدى تنمية جزر منطقة المحيط الهادئ، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومنظمة منطقة المحيط الهادئ لمكافحة تعاطي المنشطات، ومنظمة السياحة في جنوب المحيط الهادئ، ورابطة المحيط الهادئ للطاقة الكهربائية. وقد شهد التعاون الإقليمي في المجال الجامعي تقدما منذ عام ٢٠١٣. فالشبكة البحثية لجامعات جزر المحيط الهادئ التي أنشئت رسميا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ تضم ١١ جامعة من جزر منطقة المحيط الهادئ الجنوبية وتهدف إلى المساهمة بشكل أكثر تنظيما في تدريب الكوادر من شباب أوقيانوسيا وفي تنمية الأقاليم. وبذلك تمثل الشبكة منبرا إقليميا فعليا داعما للسياسات العامة. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تشارك كاليديونيا الجديدة، بشكل مستقل وبدون حق التصويت، في اجتماعات اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وأخيرا، حصلت كاليديونيا الجديدة، بدعم من الدولة الفرنسية، على صفة العضو المنتسب في المنظمة الدولية للفرنكوفونية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٦٢ - وواصلت كاليديونيا الجديدة تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز إقليم ما وراء البحار المنتسب، وهي الصفة القانونية الذي خولته لها معاهدة روما. ويوجد في نومييا مكتب المفوضية الأوروبية المعنية بالبلدان والأقاليم الواقعة في ما وراء البحار لمنطقة المحيط الهادئ. ووفقا لإدارة التعاون الإقليمي والعلاقات الخارجية في كاليديونيا الجديدة، تلقى الإقليم دعما ماليا من الاتحاد الأوروبي في شكل دعم للميزانية في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، بمبلغ قدره ١٩,٨١ مليون يورو (٢,٣ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ). وقد أنجز تقديم هذا الدعم، الذي ركز على التدريب المهني، في عام ٢٠١٤. أما في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، فستستفيد كاليديونيا الجديدة من دعم قدره ٢٩,٨ مليون يورو (٣,٦ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ) بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠. وقد اختارت كاليديونيا الجديدة تركيز إنفاقها تلك الأموال على تنفيذ استراتيجيتها القطاعية المعنونة "العمالة والإدماج المهني" للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٦٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقّع الوزير المكلف بالتعاون ووزارة شؤون أقاليم ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة اتفاقية بشأن استضافة مندوبين عن كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وتم تعيين أول مندوب لكاليدونيا الجديدة لدى سفارة فرنسا في ويلينغتون في عام ٢٠١٢. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، بأغلبية الأصوات، قانون البلد المتعلق بمندوبي كاليدونيا الجديدة، الذي يتيح للإقليم بإقامة تمثيلات لدى دول أو أقاليم منطقة المحيط الهادئ. وقد حددت شروط اختيار المندوبين وتدريبهم من خلال المداولة رقم ٨٤/CP المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧. وأطلقت كاليدونيا الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ دعوة لتقديم طلبات الترشيح لتعيين أربعة مندوبين يتوقع منهم أن يمارسوا أنشطتهم في أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وفانواتو وفيجي في عام ٢٠١٨، بعد انتهاء فترة تدريبهم.

٦٤ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠١٦ شهد بذل رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة جهوداً جبارة في مجال تطوير العلاقات مع الدول المجاورة (انظر A/AC.109/2017/11). وفي عام ٢٠١٧، جددت كاليدونيا الجديدة اتفاقات تعاونها مع فانواتو. وتعترم حكومة كاليدونيا الجديدة تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية في المنطقة.

سادسا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٥ - في أعقاب الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند إلى كاليدونيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (انظر A/AC.109/2015/15)، تشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها اضطلعت بطرح أربعة محاور رئيسية طوال فترة انعقاد شتى اجتماعات لجنة الموقعين المتعاقبة، وهي: التشجيع قدر الإمكان على أداء الواجب الانتخابي؛ ودعم التصورات المتعلقة بالمستقبل المؤسسي بعد تبين الوضع النهائي الذي سيؤول إليه اتفاق نومييا؛ ومساندة وضع استراتيجية بشأن معدن النيكل؛ وإبرام الجيل الجديد من عقود التنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٦٦ - وقد ذكر رئيس الوزراء إدوارد فيليب، بمناسبة بيانه المتعلق بالسياسة العامة، في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، بأن الدولة ستضطلع بدورها كاملاً بوصفها جهة فاعلة وضامنة لعملية الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة.

٦٧ - وخلال اجتماع لجنة الموقعين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وبتحفيز من الدولة الفرنسية، اتفق الشركاء السياسيون في كاليدونيا الجديدة على أن الضرورة السياسية تقتضي المضي قدماً، بصورة استثنائية وبسبب الاستفتاء، في التسجيل التلقائي للأشخاص المقيمين في كاليدونيا الجديدة في قائمة الناخبين العامة، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لتسجيلهم في قائمة الناخبين للاستفتاء. ومن شأن هذا الإجراء أن يمكن اللجان الإدارية الخاصة من القيام بتسجيل الأشخاص ذوي الحالة المدنية العرفية، وأغلبهم من الكاناك، بشكل تلقائي في قائمة الناخبين للاستفتاء، بشرط إثبات إقامتهم لمدة ثلاث سنوات بورد أسمائهم في سجلات التأمين الاجتماعي أو سجلات السكان الأصليين ذوي الحالة المدنية الخاضعة للقانون العام. وسيصدر قانون تنظيمي ينص على ما يعكس هذا الاتفاق السياسي. وفيما يتعلق بتنظيم الاستفتاء، اتفق الشركاء على أن تبدأ في عام ٢٠١٨ فترة تكميلية للتسجيل، ولكنهم اتفقوا أيضاً على أن ثمة فرصة متاحة لإنشاء مراكز اقتراع في نومييا تيسيراً لممارسة ناخبي الجزر حقهم

في التصويت على نحو فعال. والتزمت الدولة الفرنسية بتجديد حملتها الرامية إلى التوعية بأهمية التسجيل في قوائم الناخبين.

٦٨ - وتمشيا مع استنتاجات لجنة الموقعين، أنشئت فرق عاملة محلية، يقودها ممثل الدولة الفرنسية في كاليدونيا الجديدة، للعمل بالخصوص على تنفيذ اتفاق نومييا، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات نقل الصلاحيات بموجب المادة ٢٧، ووكالة التنمية الريفية، وهيئة الأراضي، واستراتيجية النيكل.

سابعاً - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٦٩ - خلال الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث لإنهاء الاستعمار المعقودة في كينغستون، بمنطقة البحر الكاريبي، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، ألقى ممثل الدولة القائمة بالإدارة كلمة. وشارك في الحلقة الدراسية أيضا خبيران مستقلان من كاليدونيا الجديدة.

٧٠ - ووافقت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في جلستها الثانية، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، على مواصلة المناقشات بشأن إيفاد بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة، ولا سيما بمشاركة الدولة القائمة بالإدارة.

٧١ - وفي الجلسة السابعة للجنة الخاصة، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان. وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة الخاصة، بدون تصويت، مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة قدمه ممثل بابوا غينيا الجديدة الذي تكلم أيضا بالنيابة عن فيجي. وقبل اعتماد مشروع القرار، انضم ممثل إندونيسيا إلى مقدميه، في حين أدلى ممثل سيراليون ببيان (انظر [A/AC.109/2017/SR.7](#)).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٧٢ - في الجلسة الثانية للجنة الرابعة، المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أدلى الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان (انظر [A/C.4/72/SR.2](#)). وفي الجلسة السادسة للجنة، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان كل من ممثل فرنسا وسيراليون (انظر [A/C.4/72/SR.6](#)). وفي الجلسة التاسعة للجنة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى الممثل الدائم لفانواتو ببيان (انظر [A/C.4/72/SR.9](#)).

٧٣ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به فيليب جيرمان، رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى خمسة من مقدمي الالتماسات (انظر [A/C.4/72/SR.4](#)).

٧٤ - وفي الجلسة ٢٧، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة بدون تصويت مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة قدمه ممثل كوبا، الذي تكلم أيضا باسم إندونيسيا والجمهورية العربية السورية وسيراليون وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (انظر [A/C.4/72/SR.27](#)).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٥ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار ٧٢/١٠٤، استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/72/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق.

خريطة كاليدونيا الجديدة

